



موجز الظرفية - أكتوبر 2011 -

يهدف هذا البلاغ إلى تحليل الوضعية الاقتصادية ببلادنا من خلال تتبع أهم المؤشرات الخاصة بالفصل الثاني، وكذا التقديرات الخاصة بالفصل الثالث و التوقعات بالنسبة للفصل الرابع من سنة 2011، وذلك في إطار الدراسات الفصلية التي تقوم بها المنذوبية السامية للتخطيط. وقد تم إنجاز هذا التحليل باعتماد المعلومات المستقاة من بحوث الإنتاج الصناعي و الظرفية الاقتصادية و الأسعار و التشغيل، المنجزة دوريا من طرف المنذوبية السامية للتخطيط، وكذا المؤشرات الإحصائية الفصلية المتعلقة بأنشطة المؤسسات الإدارية الأخرى. كما يعتمد على نتائج التحليل والتوقعات الفصلية لمؤسسات دولية.

على العموم، وفي سياق ظرفية دولية متقلبة، سينمو الاقتصاد الوطني ب 4,1 ٪ في الفصل الثالث 2011، بعد ما حقق زيادة 4,9 ٪ و 4,2 ٪ في الفصلين الأول والثاني على التوالي. ويرجع هذا التباطؤ بالأساس إلى تراجع معدل نمو القيمة المضافة للأنشطة غير الفلاحية (4,2 ٪ في الفصل الثاني 2011، مقابل 4,7 ٪ في الفصل الأول). ومن المنتظر أن يحافظ القطاع الغير فلاحي على نفس الوثيرة تقريبا خلال الفصل الثالث (4,2 ٪). و بالتحديد، سيتميز الفصل الثالث ب :

- استمرار تحسن الصادرات مقابل تراجع الواردات،
- تباطؤ وتيرة نمو أنشطة التعدين و إنتاج الطاقة،
- تحسن طفيف في قطاعي الصناعة والبناء،
- استمرار وثيرة نمو الطلب الداخلي،
- و ارتفاع طفيف للأسعار.

من اجل الاطلاع على النسخة المفصلة لموجز الظرفية الاقتصادية، يمكن الرجوع إلى البوابة الالكترونية للمنذوبية السامية للتخطيط (www.hcp.ma). يسمح باستعمال المعلومات التي تتضمنها هذه النشرة مع ضرورة الإشارة إلى المصدر.

تباطؤ الاقتصاد العالمي في الفصل الثالث

شهد الاقتصاد العالمي بعض التباطؤ متأثراً بالشكوك المتزايدة التي تغذيها أزمة الديون السيادية واحتمال انتشارها في منطقة الأورو وكذلك من الانخفاض الحاد في مؤشرات أسواق الأسهم وخاصة المؤسسات المالية. كما ظلت معدلات التضخم في مستويات عالية بسبب ارتفاع الأسعار العالمية للطاقة والمواد الخام الأخرى. وقد ظلت الضغوط التضخمية جد مرتفعة في الأسواق الناشئة (6,6% في الفصل الثاني 2011) مقارنة مع الدول المتقدمة (2,8%).

و على العموم، تراجع معدل النمو العالمي من 4,3% في الفصل الأول 2011 إلى 3,7% في الفصل الثاني. حيث انخفضت وتيرة النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة، لتستقر في حدود 0,1%، حسب التغير الفصلي، مقابل 0,4% في الفصل السابق، متأثرة بضعف الطلب المحلي والانخفاض في التجارة العالمية (0,5%-) للمرة الأولى منذ منتصف 2009. فالاقتصاد الياباني ما زال يعاني من آثار الزلزال الذي وقع في 11 مارس (0,5%- بعد 0,9%). كما تباطأ النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة (0,3%) والمملكة المتحدة (0,2%) ومنطقة اليورو (0,2%)، حيث شهد اقتصاد ألمانيا وفرنسا بعض الركود، في حين سجلت إسبانيا وإيطاليا نموا متواضعا. أما الاقتصاد الصيني، فقد حقق أداء جيدا نسبيا (9,5%)، مستفيدا من ديناميكية الطلب الداخلي. فيما تباطأ النمو في البلدان الناشئة الأخرى، بسبب ضعف الطلب العالمي وتشديد شروط الائتمان لاحتواء معدل التضخم.

وعلى المدى القريب، سنظل وتيرة النمو في البلدان المتقدمة ضعيفة نسبيا. وبالتالي، فإن الناتج الداخلي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية سينمو بوتيرة متواضعة (0,4% و 0,3% على التوالي خلال الفصلين الثالث والرابع)، ويرجع ذلك جزئيا إلى الانخفاض المنتظر في النفقات العمومية. أما في منطقة اليورو، فسيظل معدل النمو في مستوى منخفض (0,1%). في حين، سيواصل الاقتصاد الصيني نموه ولكن بوتيرة أقل مما كانت عليه في الفصل الثاني، نتيجة تباطؤ الاقتصاد العالمي. وعكس ذلك، ستمكن إعادة تشغيل الجهاز الإنتاجي الياباني وسرعة إعادة القدرة الإنتاجية وسلاسل التوزيع من انتعاش حاد للاقتصاد الياباني في الفصل الثالث (1%).

استمرار تحسن الصادرات مقابل تراجع الواردات

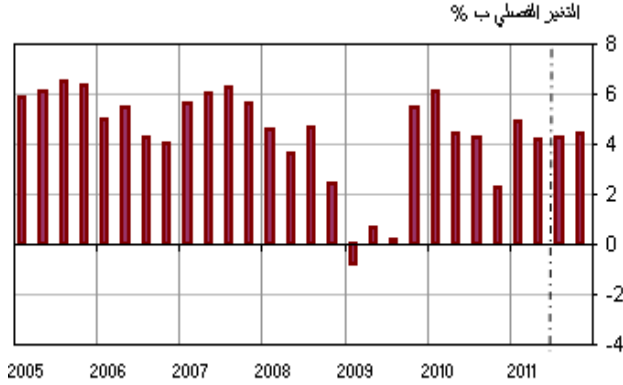
بعد النمو الإيجابي في الفصل الأول 2011 (3,2%)، حققت صادرات السلع تحسنا طفيفا في الفصل الثاني 2011، قدر ب 1,7%. حسب التغير الفصلي وباستثناء الآثار الموسمية. وقد ساهم ارتفاع مبيعات الفوسفات ومشتقاته (16,1%)، بنسبة كبيرة في هذا التطور، مستفيدا من ارتفاع الأسعار العالمية لمنتجات الفوسفات. أما صادرات السلع دون الفوسفات، فقد تراجعت ب 3,4%. ويعزى هذا الانخفاض إلى تقلص مبيعات مواد التجهيز (الأسلاك والكابلات الالكترونية) والمواد الغذائية (المنتجات البحرية).

من جهتها، شهدت الواردات تراجعا في وثيرة نموها خلال الفترة نفسها (2,6%)، مقابل 13,4% في الفصل الأول، متأثرة من انخفاض واردات المنتجات دون الطاقة (1,5%-). وعلى العكس، حققت واردات الطاقة زيادة قدرها 15,2%، بفضل ارتفاع مشتريات النفط الخام. وقد أدت هذه الوضعية إلى تفاقم العجز التجاري بنسبة 3,4% وانخفاض معدلات التغطية ب 0,4 نقطة مئوية لتصل إلى 46,5%، باستثناء التأثيرات الموسمية.

في الفصل الثالث 2011، ستعرف الواردات بعض التراجع (1,2%-)، على أساس التغير الفصلي، نتيجة انخفاض مشتريات منتجات الطاقة والمواد الغذائية. أما الصادرات، فستحقق تطورا إيجابيا (3,4%)، بفضل تحسن مبيعات المواد غير الفوسفاتية، في حين ستعرف صادرات الفوسفات ومشتقاته بعض الانخفاض. وفي نفس الاتجاه، سيشهد الطلب الخارجي الموجه للمغرب زيادة قدرها 0,9%، بعد ما انخفض بنسبة 0,7% في الفصل الثاني.

استقرار مرتقب في وثيرة النمو الاقتصادي

النمو الاقتصادي للقطاع غير الفلاحي



المصدر: إحصائية السامية للتخطيط، التوقعات والتقديرات ما بعد القطر

شهد الاقتصاد الوطني، خلال الفصل الثاني، تباطؤا طفيفا في نموه، اثر تراجع وثيرة نمو الأنشطة غير الفلاحية (4,2%) مقارنة مع الفصل السابق (4,7%). ويرجع هذا التحول في الأساس إلى تباطؤ إنتاج التعدين وتقلص أنشطة السياحة والقطاعات المرتبطة بها (3,7%- مقابل 7,5% في الفصل الثاني). أما القطاعات الأخرى، بما في ذلك الصناعة والبناء، فقد حققت تطورا ايجابيا نسبيا، كما تحسنت مساهمة القطاع الثالثي في نمو الناتج الداخلي الإجمالي بنسبة 0,1 نقطة مقارنة مع الفصل السابق، لتصل إلى 2,5 نقطة.

وبالنظر إلى المؤشرات الاقتصادية المتوفرة إلى حدود شهر شنتبر 2011، وكذلك توقعات مهنيي قطاعي الصناعة والبناء، فإنه ينتظر أن يستمر نمو الأنشطة غير الفلاحية على نفس الوثيرة (4,2%) خلال الفصل الثالث. وباعتبار زيادة قدرها 3,7% في القيمة المضافة الفلاحية، سيرفع الناتج الداخلي الإجمالي نموا قدره 4,1% على أساس التغير السنوي.

تحسن في الإنتاج الفلاحي

شهدت القيمة المضافة للأنشطة الفلاحية، في الفصل الثاني 2011، نموا قدره 4,6%، على أساس التغير السنوي، حيث بلغت مساهمتها 0,6 نقطة في النمو الاقتصادي العام. وقد تم تسجيل تحسن في جميع أنواع المحاصيل تقريبا، حيث ساهمت زيادة المساحات المزروعة لمحاصيل الحبوب والخضروات، والتوزيع الزمني الملائم للأمطار، في رفع الإنتاج إلى مستوى أعلى مما حققه خلال الخمس سنوات الأخيرة. وبالإضافة إلى ذلك، ساهم ارتفاع منتج الأشجار الحمضية والزيتون وكذلك الاتجاه التصاعدي للمحاصيل الصناعية، في زيادة إنتاج المحاصيل النباتية بنحو 6,8% خلال هذه السنة. في المقابل، عرف الإنتاج الحيواني نموا معتدلا، وذلك بسبب تباطؤ إنتاج الدواجن، نتيجة الخسائر الناجمة عن الحرارة المفرطة التي شهدتها مطلع شهر يونيو الماضي.

على العكس من ذلك، سجل نشاط الصيد البحري مزيدا من الانخفاض في الفصل الثاني 2011 (-6% مقارنة بالفصل السابق). ويرجع هذا التحول إلى تراجع صيد الأسماك الساحلية بنسبة 4,7%، وخاصة منها الأسماك والقشريات. وقد أدت هذه الوضعية إلى انخفاض حجم الصادرات من المنتجات البحرية، حيث تراجعت مبيعات الأسماك الطازجة والمملحة والمدخنة بنسبة 37% مقارنة مع الفصل الأول 2011. فيما تراجعت صادرات القشريات والرخويات والصدفيات بشكل طفيف (-2%)، خلال نفس الفترة. وينتظر أن يعرف القطاع انخفاضا بنسبة 4,6%، خلال الفصل الثالث، مقارنة بالفصل السابق.

تباطؤ وثيرة نمو أنشطة التعدين و إنتاج الطاقة

شهد قطاع التعدين تراجعا في وثيرة نموه، خلال الفصل الثاني 2011، بعد سبعة فصول من النمو المتواصل. وقد ارتفعت قيمته المضافة ب 2,3% على أساس التغير السنوي، عوض 14% في الفصل الأول. ومن المتوقع أن يكون هذا التقلص ظرفيا، نظرا للتوقعات المواتية لنمو الطلب العالمي على المعادن. كما أن ارتفاع الأسعار العالمية للأسمدة (+58% في الفصل الثالث)، وكذلك أسعار المعادن، سيمكن من دعم أنشطة التعدين الوطنية وتحقيق زيادة قدرها 2% في القيمة المضافة في الفصل الثالث، حسب التغير السنوي.

من جهتها، تعززت القيمة المضافة للطاقة، في الفصل الثاني 2011، بما يقرب 1,8٪ حسب التغير الفصلي، وذلك بعد شبه الركود الذي عرفته خلال الفصلين الماضيين. وقد ساهمت الأنشطة الكهربائية في هذا التطور بفضل تحسن إنتاج الوحدات الحرارية. في حين سجلت أنشطة تكرير النفط، زيادة بنسبة 2,8٪. وخلال الفصل الثالث، عرفت هذه الأنشطة بعض التباطؤ، بالنظر إلى توقعات أقل تفاؤلاً لرؤساء المقاولات، والتي تشير إلى تراجع محتمل في إنتاج ومبيعات المواد النفطية.

تحسن طفيف في قطاعي الصناعة والبناء

في سياق تحسن الطلب الموجه للمنتجات المصنعة، ارتفعت القيمة المضافة الصناعية ب 1,1٪ في الفصل الثاني 2011، حسب التغير الفصلي. فباستثناء "الصناعات الأخرى" التي انخفضت بنسبة 2,7٪ في الفصل الثاني، حققت معظم الفروع توجهات ايجابية. حيث شهدت صناعات النسيج والجلد تحولاً صعودياً (+4,9%)، مستفيدة من تحسن الطلب على الملابس الداخلية و الجاهزة. في السياق نفسه، عرفت أنشطة الصناعات الكيميائية نمواً قدره 0,4٪. كما تطورت الصناعات الالكترونية والميكانيكية ب 0,8٪ بفضل تحسن صناعة السيارات والهياكل. فيما حققت الصناعة الغذائية زيادة قدرها 0,4٪، على أساس التغير الفصلي. وبالنسبة للفصل الثالث، تشير توقعات المهنيين في القطاع إلى تحسن مرتقب في الإنتاج الصناعي، وخاصة منه الصناعات الميكانيكية، والالكترونية، وصناعة الملابس الجاهزة، حيث ينتظر أن يحافظ القطاع على نفس الوثيرة (1,2٪).

أما أنشطة البناء والأشغال العمومية، فقد شهدت بعض التراجع في ديناميكتها خلال الفصل الثاني 2011، حيث لم تتجاوز نمو القيمة المضافة 0,8٪ مقابل 2,7٪ في الفصل الأول، حسب التغير الفصلي. وفي نفس السياق، شهدت مبيعات الاسمنت بعض التراجع (0,8-٪)، مقابل زيادة قدرها 3,3٪ في الفصل السابق). كما انخفضت القروض الموجهة للسكن ب 10,9٪ مقارنة مع الفصل الأول، على اثر انكماش الطلب على العقارات.

وبالنسبة للفصل الثالث 2011، ينتظر أن يتحسن نشاط البناء والأشغال العمومية. وتبعاً لنتائج البحث الأخير الذي أجرته المنوذية السامية للتخطيط حول ظرفية القطاع، يتوقع ارتفاع في الطلب وكذلك في استخدام مواد البناء. وعلاوة على ذلك، حققت مبيعات الأسمنت زيادة قدرها 4,5٪ على أساس التغير الفصلي. كما ارتفع المؤشر التركيبي لقطاع البناء، والذي يلخص تقديرات رؤساء المقاولات، بنسبة 0,3 نقطة مقارنة مع المستوى الذي بلغه في الفصل الثاني 2011.

تراجع قطاع السياحة والنقل

عرفت السياحة تراجعاً ملموساً في الفصل الثاني 2011، كما تشير إلى ذلك التطورات السلبية لمعظم مؤشرات هذا القطاع. فقد انخفضت القيمة المضافة للفنادق والمطاعم، باستثناء الآثار الموسمية، بنسبة 8,2٪، على أساس التغير الفصلي. كما عرفت المبيئات في المؤسسات السياحية المصنفة انخفاضاً قدره 10,7٪، متأثرة بتقلص المبيئات التي قضاها غير المقيمين ب 15,2٪. أما المداخل السياحية، فقد تراجعت ب 2,7٪، بعد الركود الذي شهدته في الفصل السابق. ومن المنتظر أن يواصل القطاع السياحي اتجاهه السلبي خلال الفصل الثالث، في ظل ظرفية اقتصادية خارجية غير مواتية، حيث ستعرف القيمة المضافة للقطاع و المداخل السياحية انخفاضاً قدره 1,8٪ و 3,8٪، على التوالي وحسب التغير الفصلي.

بدورها تراجعت القيمة المضافة للنقل في الفصل الثاني 2011، وباستثناء الآثار الموسمية، بنسبة 0,9٪ بعد ارتفاع قدره 3,8٪ في الفصل الأول، حسب التغير الفصلي. ويرجع هذا التراجع بالأساس إلى تقلص أنشطة النقل الجوي والبحري، وكذلك ركود الحمولة المنقولة بواسطة السكك الحديدية. في الفصل الثالث سيعرف قطاع النقل بعض التحسن (2,7٪)، في أعقاب تنامي النقل الجوي واستقرار الأنواع الأخرى لوسائل النقل.

في المقابل، واصلت أنشطة البريد والمواصلات تطورها الايجابي في الفصل الثاني 2011، في ظرفية اتسمت بانخفاض أسعار الاتصالات. فقد ارتفعت القيمة المضافة للقطاع، باستثناء الآثار الموسمية، بنسبة 4,4٪ على أساس التغيير الفصلي، مقابل 2,3٪ خلال الفصل الأول. وقد سجل عدد الوحدات المستهلكة في الهاتف النقال ارتفاعا قدره 28٪، بعد 3,4٪ في الفصل السابق.

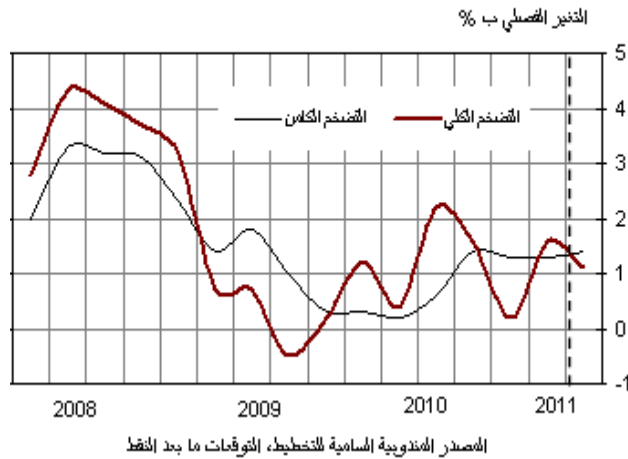
ارتفاع وثيرة نمو الطلب الداخلي

بعد زيادة قدرها 5,4٪ خلال الفصل الثاني 2011، حقق استهلاك الأسر ارتفاعا بنسبة 5,5٪ في الفصل الثالث، حيث استقرت مساهمته في نمو الناتج الداخلي الإجمالي في حدود 3,1 نقطة مئوية. وقد استفادت القدرة الشرائية للأسر من تحسن الأجور، في إطار الحوار الاجتماعي، وكذلك من زيادة تحويلات المغاربة القاطنين في الخارج (8,5٪). لكنها تأثرت، شيئا ما، من ارتفاع أسعار الاستهلاك (1,6٪ مقابل 0,2٪ في الفصل السابق). بدوره، واصل استهلاك القطاع العام انتعاشه في الفصل الثالث 2011، مدعما بارتفاع نفقات الموظفين (10,6٪ أواخر شهر غشت). حيث حقق نموا قدره 4,8٪، مقابل 4,4٪ في الفصل الثاني، على أساس التغيير السنوي.

من جهته، واصل الاستثمار تحسنه في الفصل الثالث 2011. فقد حقق تكوين رأسمال الثابت زيادة ب 4,6٪، عوض 4,2٪ في الفصل الثاني، وبلغت مساهمته في النمو الإجمالي حوالي 1,4 نقطة. ويعزى هذا التطور إلى تحسن نشاط البناء الذي استفاد من الانتعاش التدريجي في إنتاج السكن الاجتماعي، والتطور المستمر للأشغال العمومية. حيث ارتفعت مبيعات الاسمنت في أواخر شتنبر ب 8,7٪. أما الاستثمار في المنتجات الصناعية، فقد عرف شيئا من التباطؤ. ففي أواخر شهر شتنبر 2011، تراجعت وثيرة قروض التجهيز لتصل إلى 4,6٪، فيما انخفضت الواردات من السلع الصناعية بنسبة 1,1٪، على أساس التغيير السنوي.

ارتفاع طفيف للأسعار في الفصل الثالث 2011

معدلات التضخم الكلي و الكامن



في الفصل الثالث 2011، شهدت نسبة التضخم ارتفاعا ملحوظا، بلغ 1,6٪ مقابل 0,2٪ في الفصل الثاني. وبالتالي، ارتفعت أسعار الاستهلاك، حسب التغيير الفصلي و باستثناء الآثار الموسمية، ب 1,2٪، بعد انخفاضها ب 0,6٪ في الفصل السابق. ويرجع هذا أساسا إلى زيادة أسعار المواد الغذائية (2,7٪ مقارنة بالفصل السابق)، بسبب ارتفاع أثمان المواد الغذائية الطازجة، وخاصة منها الخضروات والأسماك. وفي الوقت ذاته، ظل معدل التضخم الكامن مستقرا في نفس الوثيرة مقارنة مع الفصل الثاني (1,3٪).

وعموما، ينتظر احتواء نسبة التضخم في حدود 1,1٪، في متم هذه السنة عوض 0,9٪ في السنة الماضية. من جانبها، ستعرف نسبة التضخم الكامن ارتفاعا قدره 1,4٪ مقابل 0,3٪ خلال 2010، وذلك موازاة مع ارتفاع أسعار المواد الغذائية غير الطازجة، نتيجة ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الخام، وخاصة منها الحبوب والزيوت والدهون.

تباطؤ نمو الكتلة النقدية

تميز سوق المال خلال الفصل الثاني لهذه السنة بمواصلة ضعف السيولة بسبب تراجع سيولة الأبناك، وذلك نتيجة عدة عوامل، ومن بينها اتساع العجز التجاري وانخفاض الاستثمارات المباشرة الخارجية وزيادة تحويلات الأرباح إلى الخارج. ومع ذلك، بقيت أسعار الفائدة مستقرة بفضل التدخلات المنتظمة لبنك المغرب.

من جهتها، واصلت وتيرة تمويل الاقتصاد انخفاضها منذ أكثر من عامين. حيث لا يزال نمو الكتلة النقدية متباطئاً ودورته في مرحلة الانخفاض. وتشير المعلومات المتوفرة حتى شهر غشت 2011 وكذلك التوقعات الخاصة بالفصل الرابع إلى مزيد من التباطؤ في النصف الثاني من هذه السنة. وقد ارتفعت الكتلة النقدية في الفصل الثاني، والمصححة من الآثار الموسمية، بنسبة 0,9% مقابل 1,4% في الفصل السابق. ويرجع هذا التباطؤ إلى انخفاض الموجودات الخارجية الصافية بنسبة 3%. بالمقابل، ساهمت الديون على الاقتصاد (+2,5%) والديون الصافية على الحكومة المركزية (+0,3%) بصفة إيجابية في نمو الكتلة النقدية.

استمرار تراجع سوق الأسهم

استمر أداء البورصة في التراجع منذ بداية 2011، حيث يبدو أنه يمر من ظرفية صعبة. فبعد الانخفاض الذي شهده في النصف الأول 2011، واصل تراجعها في الفصل الثالث، نظراً لحالة الانتظار وعدم ثقة المستثمرين. وقد تأثرت سوق الأسهم من الاضطرابات السياسية في منطقة الشرق الأوسط، وكذلك من تراجع نتائج بعض الشركات المدرجة، التي نشرت في الفصل الثالث. وقد أدت هذه الوضعية إلى انخفاض مؤشرا MASI و MADEX بنسب 0,4% و 0,3%، على التوالي، حسب التغير الفصلي، وذلك بعد هبوط بنسبة 5,4% لكل منهما في الفصل الثاني 2011. وعموماً، بلغ انخفاض أداء البورصة 9,4%، خلال التسعة أشهر الأولى 2011، مقارنة مع نفس فترة السنة الماضية. ورافق هذا الانخفاض انكماش في حجم المعاملات في نفس الفترة.